البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

نيسان 2023

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (6 962)
فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo
البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

مستوى التصنيف: عام

classification level: public

❑ رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

❑ رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

❑ قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	15
ثالثاً	الماليـــــــــة العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــــي	41

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.5% خلال عام 2022، وذلك مقابل نمو نسبته 2.2% خلال عام 2021. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الربع الأول من عام 2023 بنسبة 4.0%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.3% خلال ذات الربع من عام 2022. كما بلغ معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2022 ما نسبته 22.9% مقابل 23.3% خلال ذات الربع من عام 2021.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر اذار من عام 2023 ما مقداره 16,834.7 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.4 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر اذار من عام 2023 ما مقداره 41,710.7 مليون دينار، مقابل 41,681.7 مليون دينار في نهاية عام 2022.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر آذار من عام 2023 ما مقداره 33,216.1 مليون دينار، مقابل 32,591.5 مليون دينار في نهاية عام 2022.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر آذار من عام 2023 ما مقداره 42,450.7 مليون دينار، مقابل 42,106.7 مليون دينار في نهاية عام 2022.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر آذار من عام 2023 ما مقداره 2,601.2 نقطة، مقابل 2,501.6 نقطة في نهاية عام 2022.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، بمقدار 1,552.5 مليون دينار (4.6% من GDP) خلال عام 2022، بالمقارنة مع عجز مقداره 1,730.6 مليون دينار (5.4% من GDP) خلال عام 2021. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 1,319.7 مليون دينار ليصل 21,579.2 مليون دينار (64.1% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 1,403.8 مليون دينار، ليصل 16,911.0 مليون دينار (50.2% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية عام 2022 ليصل إلى 38,490.2 مليون دينار (114.2% من GDP)، مقابل 35,766.7 مليون دينار في نهاية عام 2021 (111.7% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يصل إلى 14,178.7 مليون دينار (42.1% من GDP). أما الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 16,488.9 مليون دينار (48.9% من GDP). وعليه، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 30,667.6 مليون دينار (91.0% من GDP مقابل 89.8% من GDP في نهاية عام 2021).

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر كانون الثاني من عام 2023 بنسبة 2.2% لتبلغ 589.9 مليون دينار، في حين ارتفعت المستوردات بنسبة 21.8% لتبلغ 1,641.2 مليون دينار. وتبعاً لذلك، ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 36.4% ليصل إلى 1,051.3 مليون دينار، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2022. وتشير البيانات الأولية إلى ارتفاع مقبوضات السفر خلال الربع الأول من عام 2023 بنسبة 88.4% لتصل إلى 1,184.8 مليون دينار، وارتفاع مدفوعاته بنسبة 68.4% لتصل إلى 299.4 مليون دينار، بالمقارنة مع الربع المقابل من عام 2022. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى انخفاضها خلال الربع الأول من عام 2023 بنسبة 2.6% لتصل إلى 587.2 مليون دينار، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2022. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2022 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 2,953.0 مليون دينار (8.8% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 2,639.5 مليون دينار (8.2% من GDP) خلال عام 2021. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليصل إلى 12.7% من GDP خلال عام 2022 مقارنة مع 12.0% من GDP خلال عام 2021 فيما سجل الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقاً للداخل بلغ 807.3 مليون دينار مقارنة مع 441.5 مليون دينار. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في عام 2022 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 36,580.3 مليون دينار وذلك مقارنة مع 35,015.7 مليون دينار في نهاية عام 2021.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر آذار من عام 2023 ما مقداره 16,834.7 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.4 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر آذار من عام 2023 ما مقداره 41,710.7 مليون دينار، مقابل 41,681.7 مليون دينار في نهاية عام 2022.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر آذار من عام 2023 ما مقداره 33,216.1 مليون دينار، مقابل 32,591.5 مليون دينار في نهاية عام 2022.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر آذار من عام 2023 ما مقداره 42,450.7 مليون دينار، مقابل 42,106.7 مليون دينار في نهاية عام 2022.
- ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر آذار من عام 2023، باستثناء سعر الفائدة على ودائع التوفير والذي شهد انخفاضاً، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2022. كما ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر آذار من عام 2023، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2022.

- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر آذار من عام 2023 ما مقداره 2,601.2 نقطة، مقابل 2,501.6 نقطة في نهاية عام 2022. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر آذار من عام 2023 ما مقداره 18,816.6 مليون دينار، مقابل 18,003.8 مليون دينار في نهاية عام 2022.

أهم المؤشـرات النقديـــة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

2022		نهاية آذار	
		2022	2023
US$ 17,266.9	إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي*	US$ 17,974.4	US$ 16,834.7
-4.3%		-0.4%	-2.5%
7.5	التغطية بالأشهر	7.6	7.4
41,681.7	السيولة المحلية	40,134.3	41,710.7
5.5%		1.6%	0.1%
32,591.5	التسهيلات الائتمانية	30,727.7	33,216.1
8.5%		2.3%	1.9%
28,870.5	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	27,406.2	29,402.6
8.1%		2.6%	1.8%
42,106.7	إجمالي ودائع العملاء	40,138.2	42,450.7
6.5%		1.6%	0.8%
32,841.5	ودائع بالدينار	31,066.4	32,991.6
7.0%		1.2%	0.5%
9,265.2	ودائع بالعملات الأجنبية	9,071.9	9,459.1
4.8%		2.7%	2.1%
33,206.2	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	31,507.5	33,203.1
7.2%		1.7%	-0.01%
26,603.1	ودائع بالدينار	24,998.2	26,503.4
7.6%		1.1%	-0.4%
6,603.1	ودائع بالعملات الأجنبية	6,509.3	6,699.1
5.4%		3.9%	1.5%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيـات الأجنبيـة

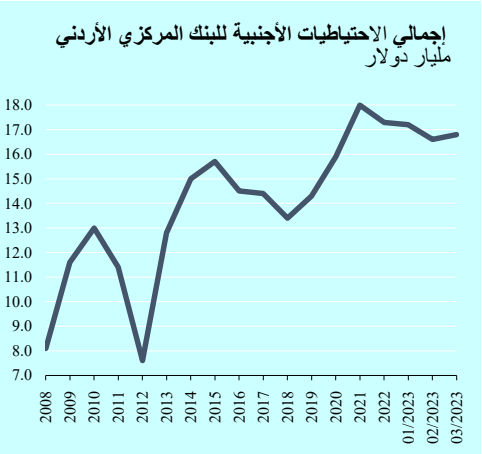

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية نهاية شهر آذار من عام 2023 ما مقداره 16,834.7 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.4 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

- بلغت السيولة المحلية في نهاية نهاية شهر آذار من عام 2023 ما مقداره 41.7 مليار دينار، محافظاً على مستواه المسجل في نهاية عام 2022.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر آذار من عام 2023 مع نهاية عام 2022، يلاحظ الآتي:**

- **مكونـات السيـولـة**

  - بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية شهر آذار من عام 2023 ما مقداره 35.8 مليار دينار، بالمقارنة مع 33.8 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2022، و35.6 مليار دينار في نهاية عام 2022.

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر آذار من عام 2023 ما مقداره 5.9 مليار دينار، بالمقارنة مع 6.3 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2022، ومقابل 6.0 مليار دينار في نهاية عام 2022.

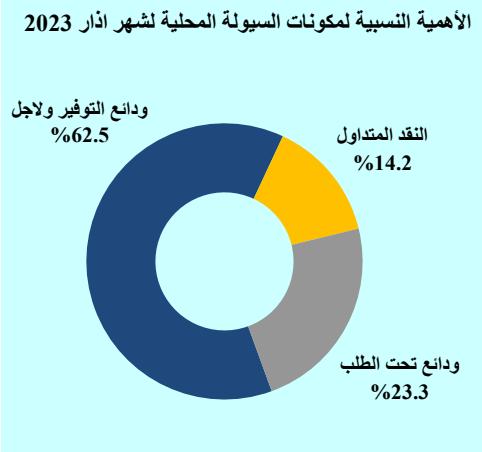

- **العـوامل المـؤثـرة على السيولــة المحليــة**

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر آذار من عام 2023 ما مقداره 35.4 مليار دينار، بالمقارنة مع 32.6 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2022، ومقابل 34.8 مليار دينار في نهاية عام 2022.

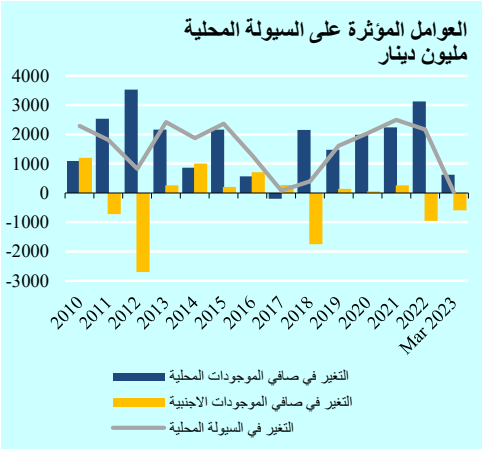

- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر آذار من عام 2023 ما مقداره 6.3 مليار دينار بالمقارنة مع 7.5 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2022، ومقابل 6.9 مليار دينار في نهاية عام 2022. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر آذار من عام 2023 ما مقداره 11.1 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

2022		نهاية آذار 2022	نهاية آذار 2023
6,864.5	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**7,499.9**	**6,268.3**
11,388.0	البنك المركزي	12,096.7	11,090.6
-4,523.5	البنوك المرخصة	-4,596.8	-4,822.2
34,817.2	**الموجودات المحلية (صافي)**	**32,634.4**	**35,422.3**
-4,699.6	البنك المركزي، منها:	-5,146.9	-4,502.5
1,052.3	الديون على القطاع العام (صافي)	1,410.0	1,637.3
-5,778.3	أخرى (صافي*)	-6,578.3	-6,166.8
39,516.7	البنوك المرخصة	37,781.3	39,944.8
14,432.2	الديون على القطاع العام (صافي)	13,511.7	14,562.4
29,733.7	الديون على القطاع الخاص	28,361.0	30,277.5
-4,649.3	أخرى (صافي)	-4,091.5	-4,895.1
41,681.7	**السيولة المحلية (M2)**	**40,134.3**	**41,710.7**
6,037.4	**النقد المتداول**	**6,293.7**	**5,935.0**
35,644.3	**الودائع، منها:**	**33,840.6**	**35,775.7**
6,650.2	بالعملات الأجنبية	6,575.6	6,768.4

*: تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

- قام البنك المركزي خلال عام 2022 برفع أسعار الفائدة سبع مرات وبواقع 400 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية و425 نقطة أساس على نافذة الإيداع لليلة واحدة. اما خلال العام الحالي قام البنك المركزي بتاريخ 2023/5/7 برفع أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بواقع 25 نقطة أساس، وذلك للمرة الثالثة خلال عام 2023، لتصبح كما يلي:
  - سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 7.25%.
  - سعر إعادة الخصم: 8.25%.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 8.00%
  - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 7.00%.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 7.25%.
  - سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 7.25%.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة مئوية

2022		آذار 2022	آذار 2023
6.50	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي	2.75	7.00
7.50	إعادة الخصم	3.75	8.00
7.25	اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة	3.50	7.75
6.25	نافذة الإيداع لليلة واحدة	2.25	6.75
6.50	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	2.75	7.00
6.50	أسعار الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع	2.75	7.00

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

ويأتي هذا القرار انعكاساً لاستمرار الضغوط التضخمية في بيئة الاقتصادات الإقليمية والدولية مقارنة بالمعدلات المُستهدفة من قبل البنوك المركزية، والتي اسهمت بدورها في ارتفاع معدلات التضخم المسجلة خلال عام 2022 في المملكة وتوقعاتها في الاجل القريب.

وفي إطار حرص البنك المركزي على أهمية تحقيق الموازنة بين هدف الحفاظ على الاستقرار النقدي، والاستمرار في تحفيز النمو الاقتصادي والتخفيف من أثر رفع أسعار الفائدة على القطاعات الاقتصادية، قرر البنك المركزي الاستمرار في تثبيت أسعار الفائدة التفضيلية لبرنامج البنك المركزي لإعادة تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية، والبالغ عددها عشر قطاعات، بقيمة 1.4 مليار دينار، عند 1.0% للمشاريع داخل محافظة العاصمة، و0.5% للمشاريع في باقي المحافظات، واستمرار ثباتها طيلة مدة القرض الذي يمتد لعشر سنوات.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

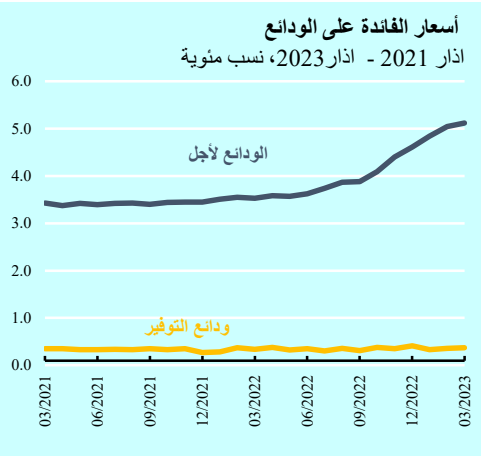

- الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر آذار من عام 2023 بمقدار 8 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 5.12%، ليرتفع بذلك بمقدار 51 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022.
- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر آذار من عام 2023 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.37%، لينخفض بذلك بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022.
- ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر آذار من عام 2023 بمقدار 7 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.52%، ليرتفع بذلك بمقدار 15 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022.

أسعار الفائدة على التسهيلات:

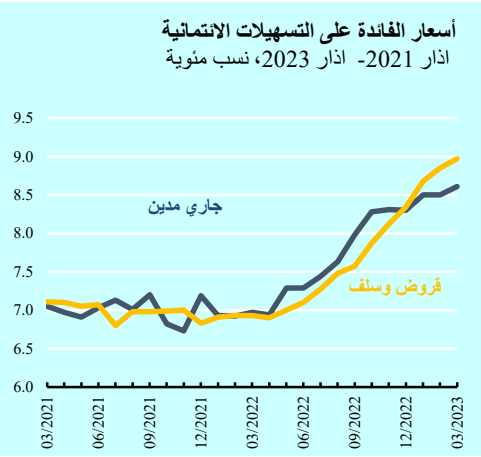

- الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر آذار من عام 2023 بمقدار 11 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.61%، مرتفعاً بذلك 31 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022.

- الكمبيالات والأسناد المخصومة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر آذار من عام 2023 بمقدار 10 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.93%، مرتفعا بذلك بمقدار 57 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022.

أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة (%)

2022		آذار 2022	آذار 2023	التغير/ نقطة أساس
	الودائع			
0.37	تحت الطلب	0.26	0.52	15
0.41	توفير	0.34	0.37	-4
4.61	لأجل	3.53	5.12	51
	التسهيلات الائتمانية			
8.36	كمبيالات وأسناد مخصومة	7.29	8.93	57
8.34	قروض وسلف	6.93	8.97	63
8.30	جاري مدين	6.97	8.61	31
10.80	الإقراض لأفضل العملاء	8.41	11.15	35

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر آذار من عام 2023 بمقدار 12 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.97%، مرتفعاً بذلك بمقدار 63 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر آذار من عام 2023 ما نسبته 11.15%، مرتفعاً بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، و35 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر آذار من عام 2023 بما مقداره 624.6 مليون دينار او ما نسبته (1.9%)، وذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022، مقارنة مع ارتفاع بلغ 699.2 مليون دينار، أو ما نسبته (2.3%) خلال نفس الشهر من عام 2022.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر آذار من عام 2023، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 532.1 مليون دينار (1.8%)، والحكومة المركزية بمقدار 86.7 مليون دينار (4.2%)، والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 12.5 مليون دينار (1.9%)، والتسهيلات الممنوحة للمؤسسات العامة بمقدار 8.9 مليون دينار (1.0%). في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة للمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 15.8 مليون دينار (16.6%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2022.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر آذار من عام 2023 ما مقداره 42.5 مليار دينار، مقابل 40.1 مليار دينار في نهاية شهر آذار من عام 2022، و42.1 مليار دينار في نهاية عام 2022.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر آذار من عام 2023 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 33.0 مليار دينار، و9.5 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 31.1 مليار دينار للودائع بالدينار و9.1 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية شهر آذار من عام 2022. أما في نهاية عام 2022، فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار 32.8 مليار دينار، و9.3 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية.

بورصة عمان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر آذار من عام 2023 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2022. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجم التداول:**

بلغ حجم التداول خلال شهر آذار من عام 2023 حوالي 160.1 مليون دينار، منخفضاً بمقدار 24.3 مليون دينار (13.2%) عن مستواه المسجل خلال الشهر السابق، مقابل ارتفاع قدره 45.7 مليون دينار (39.8%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الربع الأول من عام 2023، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 534.1 مليون دينار.

- **عدد الأسهم:**

بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال شهر آذار من عام 2023 ما مقداره 115.6 مليون سهم، مرتفعاً بمقدار 2.6 مليون سهم (2.3%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 7.1 مليون سهم (7.9%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الربع الأول من عام 2023 فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 340.6 مليون سهم.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر آذار من عام 2023 انخفاضاً قدره 53.9 نقطة (2.0%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,601.2 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 79.8 نقطة (3.7%) خلال نفس الشهر من العام السابق. اما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2022، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 99.6 نقطة (4.0%) مقابل ارتفاع قدره 109.5 نقطة (5.2%) خلال الفترة المقابلة من عام 2022. وقد جاء هذا الارتفاع محصلةً لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 378.0 نقطة (7.1%)، وقطاع الخدمات بمقدار 109.8 نقطة (6.3%)، والقطاع المالي بمقدار 40.9 نقطة (1.5%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2022.

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

آذار			
2023	2022		2022
2,601.2	2,228.1	الرقم القياسي العام	2,501.6
2,733.1	2,621.8	القطاع المالي	2,692.2
5,670.3	4,591.9	قطاع الصناعة	5,292.3
1,850.6	1,332.3	قطاع الخدمات	1,740.8

المصدر: بورصة عمان.

القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر آذار من عام 2023 ما مقداره 18.8 مليار دينار، منخفضة بمقدار 686.3 مليار دينار (3.5%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع بلغ 916.4 مليون دينار (5.9%) خلال نفس الشهر من العام السابق، اما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2022 فقد ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 812.9 مليون دينار (4.5%).

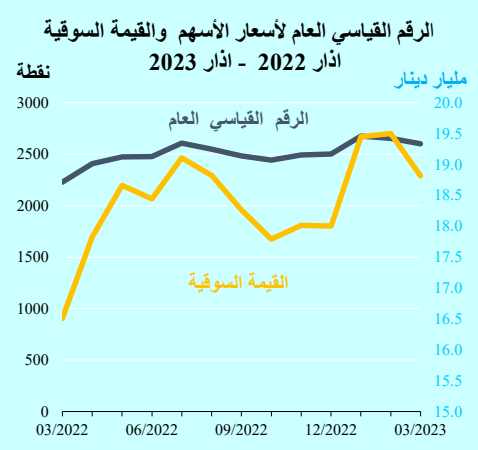

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر آذار من عام 2023 تدفقاً سالباً بلغ 5.9 مليون دينار. مقارنة بتدفق سالب قدره 6.8 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2022، وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر آذار من عام 2023 ما قيمته 15.1 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 20.9 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2023، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 10.1 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

2022		آذار 2022	آذار 2023
1,903.7	حجم التداول	160.5	160.1
7.7	معدل التداول اليومي	7.3	7.3
18,003.8	القيمة السوقية	16,504.5	18,816.6
1,155.7	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	96.4	115.6
-68.0	صافي استثمار غير الأردنيين	-6.8	-5.9
274.2	شراء	12.3	15.1
342.2	بيع	19.1	20.9

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الرابع من عام 2022 نمواً بنسبة 2.0%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.6% خلال ذات الربع من عام 2021. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.7% خلال الربع الرابع من عام 2022، مقابل نمو نسبته 4.6% خلال ذات الربع من عام 2021.

- وعليه، سجل GDP بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2022 نمواً نسبته 2.5%، مقابل نمواً نسبته 2.2% خلال عام 2021. كما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 5.2% خلال عام 2022، وذلك مقابل نمو نسبته 3.5% خلال عام 2021.

- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الربع الأول من عام 2023 بنسبة 4.0%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.3% خلال ذات الفترة من عام 2022.

- بلغ معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2022 ما نسبته 22.9% (20.6% للذكور و31.7% للإناث)، وذلك مقابل 23.3% (21.4% للذكور و30.7% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2021. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 53.9%) و20-24 سنة (بواقع 46.2%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة نمواً بنسبة 2.5% خلال عام 2022، بالمقارنة مع نمو نسبته 2.2% خلال عام 2021. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل نمواً بنسبة 2.2% خلال عام 2022 مقابل نمو نسبته 2.3% خلال عام 2021) فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.5% خلال عام 2022، مقابل نمو نسبته 2.2% خلال عام 2021. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 5.2%، مقابل نمواً نسبته 3.5% خلال عام 2021، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 2.6% خلال عام 2022 مقابل نمو نسبته 1.3% خلال عام 2021.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2020-2022، %

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2020					
GDP بالأسعار الثابتة	1.2	-3.6	-2.2	-1.6	**-1.6**
GDP بالأسعار الجارية	2.2	-5.0	-3.3	-1.9	**-2.1**
2021					
GDP بالأسعار الثابتة	0.3	3.2	2.7	2.6	**2.2**
GDP بالأسعار الجارية	0.5	4.7	4.1	4.6	**3.5**
2022					
GDP بالأسعار الثابتة	2.5	3.0	2.5	2.0	**2.5**
GDP بالأسعار الجارية	4.6	5.2	6.2	4.7	**5.2**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق 2020-2022، %

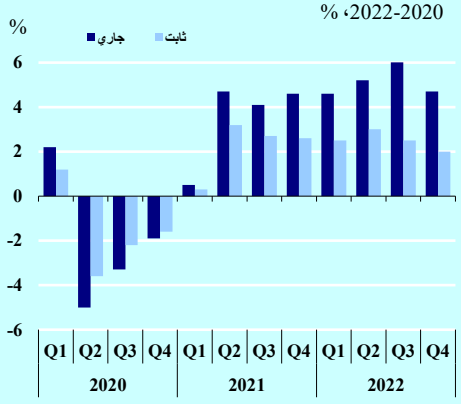

وقد جاء النمو الاقتصادي المسجل خلال عام 2022 مدفوعاً، في جانبٍ منه، بالتحسن الكبير في بعض مؤشرات القطاع الخارجي كالدخل السياحي، والصادرات الوطنية، وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الأردن.

أما على صعيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو المسجل خلال عام 2022، فقد ساهمت جميع القطاعات بشكل إيجابي في معدل النمو، ومن أبرز هذه القطاعات "الصناعات التحويلية" (0.6 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين والاتصالات" (0.3 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.3 نقطة مئوية)، و"تجارة الجملة والتجزئة" (0.2 نقطة مئوية)، و"خدمات اجتماعية وشخصية" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات ما نسبته 64.0% من معدل النمو الحقيقي المسجل خلال عام 2022.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	2021	2022	2021	2022
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.2	2.5	2.2	2.5
الزراعة	2.8	3.3	0.1	0.2
الصناعات الاستخراجية	8.8	2.9	0.2	0.1
الصناعات التحويلية	2.3	3.3	0.4	0.6
الكهرباء والمياه	1.8	2.5	0.0	0.0
الإنشاءات	3.8	4.1	0.1	0.1
تجارة الجملة والتجزئة	2.2	2.9	0.2	0.2
المطاعم والفنادق	2.7	4.9	0.0	0.1
النقل والتخزين والاتصالات	2.3	3.4	0.2	0.3
خدمات المال والتامين	4.2	4.4	0.3	0.3
العقارات	1.4	1.0	0.2	0.1
خدمات اجتماعية وشخصية	1.0	1.9	0.1	0.2
منتجو الخدمات الحكومية	1.4	1.2	0.2	0.2
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	1.7	2.6	0.0	0.0
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	0.0	0.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت العديد من المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة من عام 2023 تحسناً في أدائها، أبرزها "عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية" والذي نما بنسبة 53.8%، و"عدد المغادرين" (81.2%)، إلى جانب انتاج كل من الفوسفات (2.5%)، والبوتاس (6.5%)، ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2022	المؤشـــر	2022	الفترة المتاحة	2023
2.3	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية**	2.0	كانون ثاني - شباط	1.2
3.6	المنتجات الغذائية	2.6		-9.1
7.9	منتجات التبغ	-3.8		6.3
15.2	منتجات نفطية مكررة	71.4		26.6
-14.4	صنع الملابس	-17.9		-13.2
5.0	صنع المنتجات والمستحضرات الصيدلانية	-1.3		4.6
-2.9	المنتجات الكيميائية	-3.5		-7.8
3.9	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية**	3.1		4.2
-19.0	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	3.9		14.6
5.4	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	3.1		4.1
3.6	**المساحات المرخصة للبناء**	-22.2		47.3
16.5	**حجم التداول في سوق العقار**	9.4		22.2
11.1	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	121.9	كانون ثاني	-4.5
91.8	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	313.2		53.8
4.7	**انتاج البوتاس**	3.6	كانون ثاني - آذار	6.5
11.3	**انتاج الفوسفات**	1.7		2.5
99.8	**عدد المغادرين**	233.6		81.2

*: دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعار

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الربع الأول من عام 2023 بنسبة 4.0%، مقابل ارتفاع نسبته 2.3% خلال ذات الفترة من عام 2022، وجاء هذا الارتفاع محصلة لما يلي:

- ارتفاع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها:

- بند "الوقود والانارة" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 31.8%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.9%، إلى جانب مجموعة النقل، والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 3.2%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 5.7% خلال الربع الأول من عام 2022، ويأتي ذلك في ضوء ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

معدل التضخم خلال الربع الأول للأعوام (2016-2023)، %

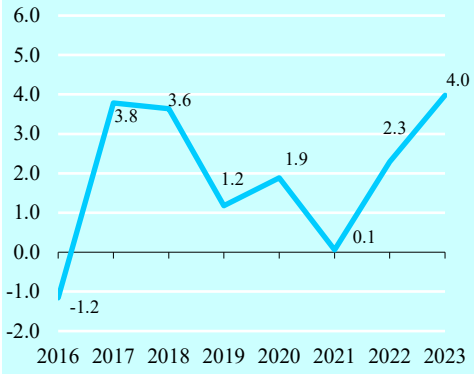

معدل التضخم خلال الربع الأول لعامي 2022 - 2023

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	معدل التضخم كانون ثاني-آذار		المساهمة في التضخم (نقطة مئوية) كانون ثاني-آذار	
		2022	2023	2022	2023
جميع المواد	**100.0**	**2.29**	**3.98**	**2.29**	**3.98**
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية	**26.52**	**3.25**	**0.46**	**0.86**	**0.12**
الغذاء	23.80	3.60	0.43	0.86	0.10
الحبوب ومنتجاتها	4.17	2.07	4.90	0.09	0.21
اللحوم والدواجن	4.69	1.84	1.39	0.09	0.07
الأسماك ومنتجات البحر	0.41	1.53	1.60	0.01	0.01
الألبان ومنتجاتها والبيض	3.72	1.52	8.73	0.06	0.32
الزيوت والدهون	1.70	5.85	6.72	0.10	0.12
الفواكه والمكسرات	2.57	-2.59	-2.76	-0.07	-0.07
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	2.96	21.19	-16.69	0.53	-0.49
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	**4.37**	**-0.04**	**0.03**	**0.00**	**0.00**
المشروبات الكحولية	0.01	0.55	0.01	0.00	0.00
التبغ والسجائر	4.37	-0.04	0.03	0.00	0.00
3) الملابس والأحذية	**4.12**	**0.29**	**-1.37**	**0.01**	**-0.05**
الملابس	3.41	0.33	-2.08	0.01	-0.07
الأحذية	0.71	0.10	2.11	0.00	0.01
4) المساكن، منها:	**23.78**	**0.76**	**9.72**	**0.18**	**2.26**
الإيجارات	17.54	-0.13	5.17	-0.02	0.91
الوقود والإنارة	4.69	3.87	31.75	0.16	1.33
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	**4.94**	**1.48**	**3.79**	**0.07**	**0.19**
6) الصحة	**4.00**	**-1.11**	**6.71**	**-0.05**	**0.27**
7) النقل	**15.98**	**5.69**	**3.24**	**0.90**	**0.53**
8) الاتصالات	**2.83**	**0.14**	**1.15**	**0.00**	**0.03**
9) الثقافة والترفيه	**2.55**	**5.03**	**10.39**	**0.12**	**0.26**
10) التعليم	**4.35**	**1.24**	**1.72**	**0.06**	**0.08**
11) المطاعم والفنادق	**1.79**	**3.69**	**5.97**	**0.07**	**0.11**
12) السلع والخدمات الأخرى	**4.77**	**1.12**	**3.79**	**0.05**	**0.18**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- ارتفاع أسعار كل من بند "الألبان ومنتجاتها والبيض" و"الحبوب ومنتجاتها" بنسبة 8.7% و4.9% بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.5% و2.1%، على التوالي، خلال الربع الأول من عام 2022، متأثراً، في جانب منه، بعوامل الطلب والعرض في السوق المحلية.
- بالإضافة الى ارتفاع أسعار بند الإيجارات بنسبة 5.2% بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.1% خلال الربع الأول من عام 2022.
- كما ارتفعت مجموعة الصحة بنسبة 6.7% بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.1% خلال الربع الأول من عام 2022، ويعزى جانب من هذا الارتفاع الى زيادة أسعار الخدمات العلاجية وخدمات المستشفيات.

وقد ساهمت هذه البنود والمجموعات برفع معدل التضخم بواقع 3.6 نقطة مئوية خلال الربع الأول من عام 2023، بالمقارنة مع مساهمة موجبة بواقع 1.1 نقطة مئوية خلال ذات الفترة من عام 2022.

- وفي المقابل، تراجعت أسعار عدد من البنود، أبرزها "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (16.7%)، و"الفواكة والمكسرات" (2.8%)، خلال الربع الأول من عام 2023.

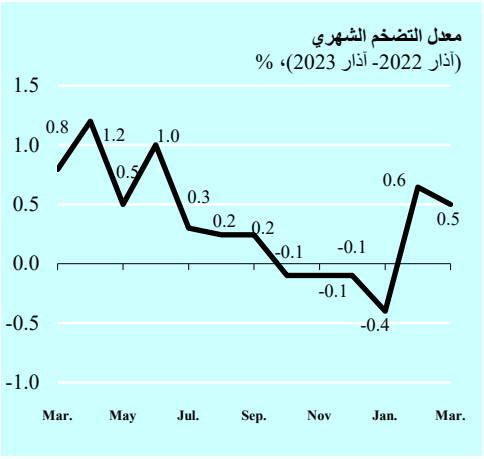

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر آذار من عام 2023 بالمقارنة مع الشهر السابق (شباط 2023)، فقد شهد ارتفاعاً بنسبة 0.5%. ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من البنود والمجموعات، أبرزها "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (3.6%)، و"اللحوم والدواجن" (3.6%)، و"الفواكة والمكسرات" (2.5%)، من جهة، وانخفاض أسعار عدد آخر من البنود، أبرزها؛ "المشروبات والمرطبات" (1.3%)، و"الوقود والانارة" (0.2%)، من جهة أخرى.

سوق العمل

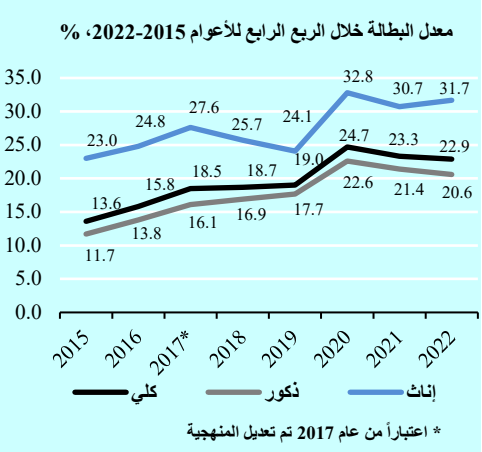

- بلغ معدل البطالة ما نسبته 22.9% (20.6% للذكور و31.7% للإناث) خلال الربع الرابع من عام 2022، وذلك مقابل 23.3% (21.4% للذكور و30.7% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2021.

- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سُجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الرابع من عام 2022 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 53.9%) و20-24 سنة (بواقع 46.2%).

- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 28.4% خلال الربع الرابع من عام 2022، فيما بلغ معدل البطالة للفئة التعليمية (أقل من ثانوي) ما نسبته 20.7%.

- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 33.7% (53.6% للذكور و14.0% للإناث)، بالمقارنة مع 33.5% (53.6% للذكور و13.6% للإناث) خلال الربع الرابع من عام 2021.

- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 26.0% خلال الربع الرابع من عام 2022.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 1,552.5 مليون دينار (4.6% من GDP) خلال عام 2022، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 1,730.6 مليون دينار (5.4% من GDP) خلال عام 2021. وفي حال استثناء المنح الخارجية (792.2 مليون دينار)، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 2,344.7 مليون دينار (7.0% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 2,533.9 مليون دينار (7.9% من GDP) خلال عام 2021.
- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 1,319.7 مليون دينار، ليصل إلى 21,579.2 مليون دينار (64.1% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 14,178.7 مليون دينار (42.1% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 1,403.8 مليون دينار، ليصل إلى 16,911.0 مليون دينار (50.2% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 16,488.9 مليون دينار (48.9% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية عام 2022 بمقدار 2,723.5 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 38,490.2 مليون دينار (114.2% من GDP)، مقابل 35,766.7 مليون دينار (111.7% من GDP) في نهاية عام 2021. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 30,667.6 مليون دينار (91.0% من GDP)، مقابل 28,763.1 مليون دينار (89.8% من GDP) في نهاية عام 2021.

أداء الموازنة العامة خلال عام 2022 بالمقارنة مع عام 2021:

الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر كانون أول من عام 2022، مقارنة مع نفس الشـــهر من عام 2021، بمقدار 29.1 مليون دينار، أو ما نســـبته 3.5%، لتبلغ 854.1 مليون دينار. أما خلال عام 2022، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 785.9 مليون دينار، أو ما نســـبته 9.7%، عن مســـتواها خلال عام 2021، لتصل إلى 8,914.1 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 797.0 مليون دينار، وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 11.1 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال عام 2022

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	كانون أول		معدل النمو	كانون الثاني – كانون أول		معدل النمو
	2021	2022	%	2021	2022	%
الإيرادات العامة	**825.0**	**854.1**	**3.5**	**8,128.2**	**8,914.1**	**9.7**
الإيرادات المحلية، منها:	605.7	801.1	32.3	7,324.9	8,121.9	10.9
الإيرادات الضريبية، منها:	433.3	485.1	12.0	5,626.9	6,047.9	7.5
ضريبة المبيعات	343.8	382.1	11.1	4,038.7	4,167.5	3.2
الإيرادات الأخرى	171.4	315.4	84.0	1,690.4	2,069.1	22.4
المنح الخارجية	219.4	53.0	-75.8	803.3	792.2	-1.4
إجمالي الإنفاق	**1,068.3**	**1,078.2**	**0.9**	**9,858.8**	**10,466.6**	**6.2**
النفقات الجارية	794.4	842.2	6.0	8,720.6	8,954.3	2.7
النفقات الرأسمالية	273.9	236.0	-13.8	1,138.2	1,512.3	32.9
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**-243.3**	**-224.2**	-	**-1,730.6**	**-1,552.5**	-
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج	-	-	-	**-5.4**	**-4.6**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال عام 2022 بمقدار 797.0 مليون دينار، أو ما نسبته 10.9%، مقارنة مع عام 2021، لتصل إلى 8,121.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 421.0 مليون دينار، والإيرادات الأخرى بمقدار 378.7 مليون دينار، وانخفاض الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 2.6 مليون دينار.

● الإيرادات الضريبية

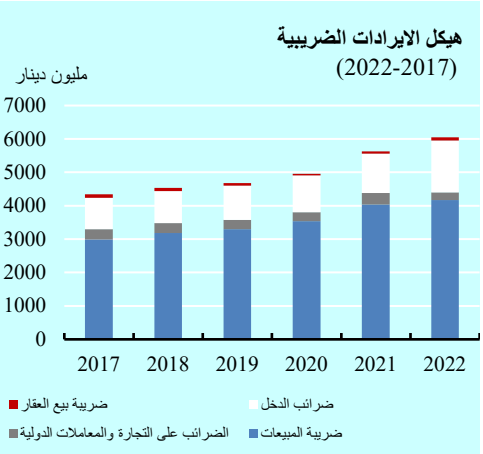

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال عام 2022 بمقدار 421.0 مليون دينار، أو ما نسبته 7.5%، مقارنة مع عام 2021، لتصل إلى 6,047.9 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 74.5% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 128.8 مليون دينار، أو ما نسبته 3.2%، لتبلغ 4,167.5 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 68.9% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، محصلة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 110.6 مليون دينار، وعلى السلع المستوردة بمقدار 58.2 مليون دينار، وانخفاض حصيلة ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 8.7 مليون دينار، وعلى السلع المحلية بمقدار 31.4 مليون دينار.
- ارتفعت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 368.6 مليون دينار، أو ما نسبته 31.2%، لتصل إلى 1,548.2 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 25.6% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل أساس، نتيجة

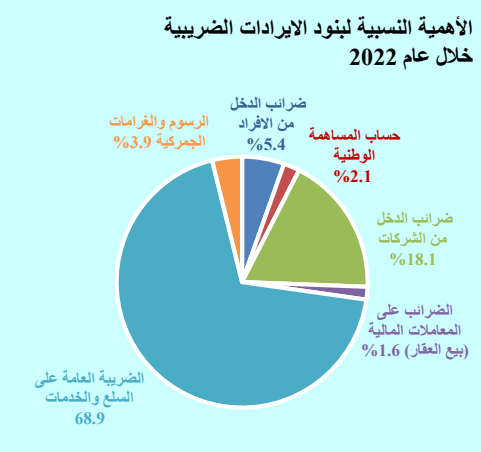

لارتفاع كل من حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 291.8 مليون دينار، أو ما نسبته 36.3%، لتشكل ما نسبته 70.7% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 1,094.6 مليون دينار، وضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 51.4 مليون دينار، أو ما نسبته 18.6%، لتبلغ 328.2 مليون دينار، وارتفاع حصيلة ايرادات حساب المساهمة الوطنية بمقدار 25.3 مليون دينار، أو ما نسبته 25.3%، لتبلغ 125.3 مليون دينار.

- ارتفعت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 28.9 مليون دينار، أو ما نسبته 40.9%، لتصل إلى 99.5 مليون دينار.
- انخفضت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم والغرامات الجمركية) بمقدار 105.3 مليون دينار، أو ما نسبته 31.2%، لتصل إلى 232.7 مليون دينار.

- **الإيرادات غير الضريبية**

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال عام 2022 بمقدار 378.7 مليون دينار، أو ما نسبته 22.4%، لتصل إلى 2,069.1 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع كل من الايرادات المختلفة بمقدار 230.2 مليون دينار لتبلغ 724.3 مليون دينار، وإيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 47.9 مليون دينار لتبلغ 886.3 مليون دينار، وإيرادات دخل الملكية بمقدار 100.7 مليون دينار لتبلغ 458.6 مليون دينار (منها 423.7 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 335.2 مليون دينار خلال عام 2021).
- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال عام 2022 بمقدار 2.6 مليون دينار، أو ما نسبته 34.7%، مقارنة مع عام 2021، لتصل إلى 4.9 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال عام 2022 بمقدار 11.1 مليون دينار، أو ما نسبته 1.4%، لتصل إلى 792.2 مليون دينار، مقابل 803.3 مليون دينار خلال عام 2021.

■ النفقات العامة

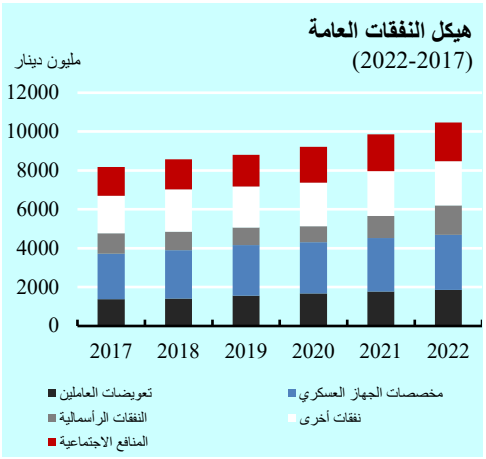

ارتفعت النفقات العامة خلال شهر كانون أول من عام 2022، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2021، بمقدار 9.9 مليون دينار، أو ما نسبته 0.9%، لتبلغ 1,078.2 مليون دينار. أما خلال عام 2022، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 607.8 مليون دينار، أو ما نسبته 6.2%، عن مستواها خلال عام 2021 لتصل إلى 10,466.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من النفقات الجارية بنسبة 2.7%، والنفقات الرأسمالية بنسبة 32.9%.

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال عام 2022 بمقدار 233.7 مليون دينار، أو ما نسبته 2.7%، لتصل إلى ما مقداره 8,954.3 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 85.6% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع الإيرادات المحلية بمعدل يفوق الارتفاع في النفقات الجارية، فقد ارتفع مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية، بمقدار 6.7 نقطة مئوية، ليصل إلى 90.7% مقابل 84.0% خلال عام 2021. وجاء ارتفاع النفقات الجارية محصلة ما يلي:

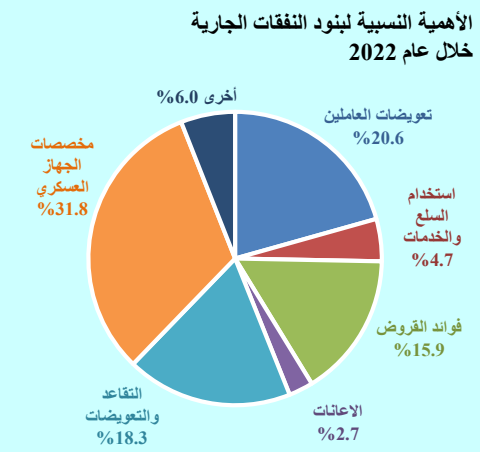

- ارتفاع بند مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 96.3 مليون دينار، لتصل إلى 2,845.9 مليون دينار.
- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 24.2 مليون دينار، ليبلغ 1,427.6 مليون دينار.
- ارتفاع بند تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 77.4 مليون دينار، لتصل إلى 1,848.7 مليون دينار.
- ارتفاع بند نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 33.4 مليون دينار، ليصل إلى 1,638.4 مليون دينار.
- ارتفاع بند الإعانات بمقدار 2.3 مليون دينار، ليصل إلى 240.4 مليون دينار.
- انخفاض بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 24.4 مليون دينار، ليبلغ 417.3 مليون دينار.

♦ النفقات الرأسمالية

ارتفعت النفقات الرأسمالية خلال عام 2022 بمقدار 374.1 مليون دينار، أو ما نسبته 32.9%، مقارنة مع عام 2021، لتصل إلى 1,512.3 مليون دينار.

العجز/الوفر المالي

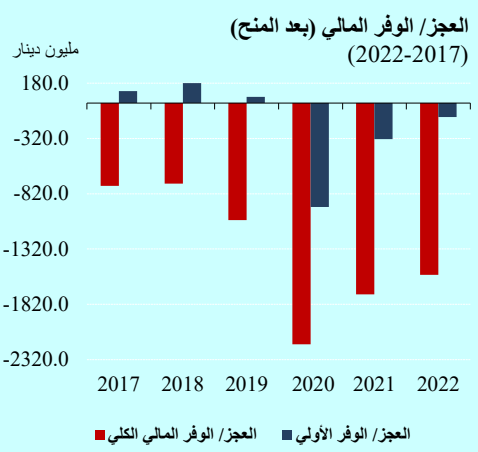

- انخفض العجز المالي الكلي للموازنة العامة، بعد المنح الخارجية، بمقدار 178.1 مليون دينار خلال عام 2022، ليصل الى ما مقداره 1,552.5 مليون دينار (4.6% من GDP)، مقابل عجز مقداره 1,730.6 مليون دينار (5.4% من GDP) خلال عام 2021. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 2,344.7 مليون دينار (7.0% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 2,533.9 مليون دينار (7.9% من GDP) خلال عام 2021.

- حققت الموازنة العامة عجزاً أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 917.1 مليون دينار (2.7% من GDP) خلال عام 2022، بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 1,130.5 مليون دينار (3.5% من GDP) خلال عام 2021. ولدى إضافة المنح الخارجية، تحقق الموازنة عجزاً أولياً مقداره 124.9 مليون دينار (0.4% من GDP)، مقابل عجز أولي مقداره 327.2 مليون دينار (1.0% من GDP) خلال عام 2021.

رصيد دين الحكومة

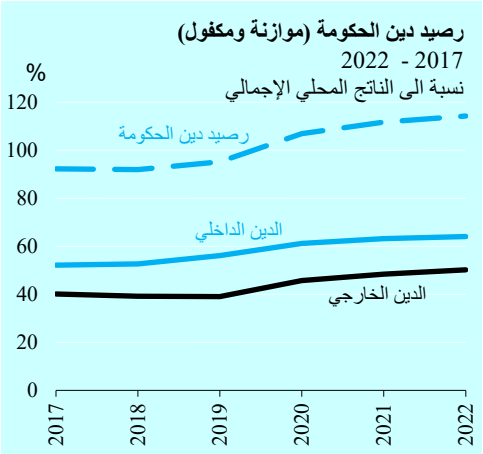

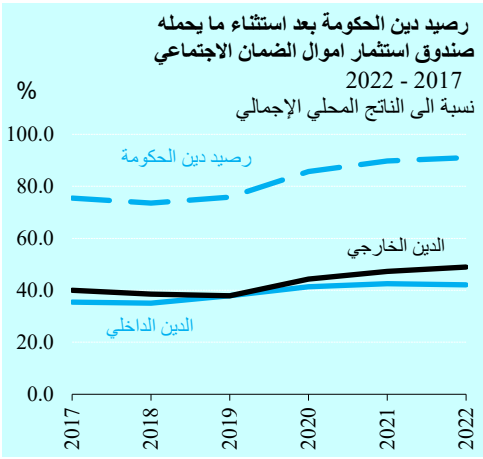

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 1,319.7 مليون دينار، ليصل إلى 21,579.5 مليون دينار (64.1% من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الدين الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 1,064.3 مليون دينار، وارتفاع الدين الداخلي المكفول بمقدار 255.3 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2021، ليصلا إلى 18,947.7 مليون دينار و2,631.4 مليون دينار، على الترتيب.

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 553.1 مليون دينار، ليبلغ 14,178.7 مليون دينار (42.1% من GDP).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 1,403.8 مليون دينار، ليصل إلى 16,911.0 مليون دينار (50.2% من GDP). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 69.4% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو بنسبة 11.2%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 10.9%، تلاه الدينار الكويتي (3.5%)، والين الياباني (3.4%).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 1,351.4 مليون دينار، ليبلغ 16,488.9 مليون دينار (48.9% من GDP).

- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية عام 2022 بمقدار 2,723.5 مليون دينار، ليصل إلى 38,490.2 مليون دينار (114.2% من GDP)، مقابل 35,766.7 مليون دينار (111.7% من GDP) في نهاية عام 2021. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 30,667.6 مليون دينار (91.0% من GDP)، مقابل 28,763.1 مليون دينار (89.8% من GDP) في نهاية عام 2021.

- وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد ارتفعت خلال عام 2022 بمقدار 973.6 مليون دينار بالمقارنة مع عام 2021، لتبلغ 2,803.2 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 2,307.1 مليون دينار، وفوائد بقيمة 496.1 مليون دينار).

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2023

آيار

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي برفع أسعار المشتقات النفطية الرئيسية، وتخفيض كل من سعر السولار ووقود الطائرات بأنواعة، مع تثبيت سعر أسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر / الوحدة	2023		معدل النمو %
		نيسان	آيار	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/ لتر	940	950	1.1
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/ لتر	1,180	1,185	0.4
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/ لتر	1,330	1,335	0.4
السولار	فلس/ لتر	785	755	-3.8
الكاز	فلس/ لتر	620	620	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/ اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود (1%)	دينار/ طن	422.6	455.4	7.8
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/ لتر	595	583	-2.0
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/ لتر	600	588	-2.0
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/ لتر	615	603	-2.0
الإسفلت	دينار/ طن	417.5	450.3	7.9

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2023/5/1.

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آيار 2023.

نيسان

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر نيسان 2023.

آذار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آذار 2023.

شباط

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر شباط 2023.

كانون ثاني

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر كانون ثاني 2023.
- تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية، قرر مجلس الوزراء تجميد الضريبة الخاصة المفروضة على سعر بيع مادة الكاز، البالغة 16.5 قرش/ لتر، خلال فصل الشتاء، بهدف تخفيف الأعباء على المواطنين، خصوصاً ذوي الدخل المحدود.

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2022

كانون أول

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر كانون أول 2022.

تشرين ثاني

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تشرين ثاني 2022.

تشرين أول

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تشرين أول 2022.

أيلول

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر أيلول 2022.

آب

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آب 2022.
- صدور الإرادة الملكية السامية بالموافقة على القانون المعدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة 2022، ونشره في الجريدة الرسمية. جاء هذا القانون بهدف الحد من التهرب والتجنب الضريبي من خلال سد الثغرات التي قد يلجأ اليها بعض المكلفين، ومعالجة مشكلة التأخر في رد ضريبة المبيعات.

تموز

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تموز 2022.
- قرر مجلس الوزراء تخصيص دعم نقدي للمحروقات بقيمة 30 مليون دينار، وذلك للتخفيف من أثر ارتفاع أسعار المشتقات النفطية، موزع على النحو التالي:
  - 16 مليون دينار للأسر المستفيدة من صندوق المعونة الوطنية.
  - 4 مليون دينار لدعم الطلبة الجامعيين غير المقتدرين.
  - 5 مليون دينار لدعم تشغيل خطوط قطاع النقل العام.

حزيران

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر حزيران 2022.
- تمديد قرار مجلس الوزراء بتخفيض الضريبة العامة على المبيعات المفروضة على الزيوت النباتية، لتصبح خاضعة لنسبة 0% بدلاً من 4%، وذلك حتى نهاية شهر آب 2022.

أيار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر أيار 2022.

نيسان

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر نيسان 2022.

آذار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آذار 2022.
- قرر مجلس الوزراء تخفيض الضريبة العامة على المبيعات المفروضة على الزيوت النباتية، لتصبح خاضعة لنسبة 0% بدلاً من 4%، وذلك حتى نهاية شهر آيار 2022.

شباط

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر شباط 2022.

كانون الثاني

- تخفيض وتوحيد شرائح التعرفة الجمركية على السلع، والذي يستثنى منه سلع مستوردة مثل التبغ والمركبات والكحول، لتصبح 4 فئات (معفاة، 5%، 15%، 25%)، وذلك بدلاً من 11 فئة بنسب تتراوح بين صفر و40%، وعلى النحو التالي:
  - تخفيض الرسم الجمركي على السلع الخاضعة لنسبة 1% لتصبح معفاة.
  - تخفيض الرسم الجمركي على السلع الخاضعة لنسبة 6.5% و10% لتصبح خاضعة لنسبة 5%.

- تخفيض الرسم الجمركي على السلع الخاضعة لنسبة 25% و30% و35% و40% لتصبح خاضعة لنسبة 5%، باستثناء (المواد الغذائية، والقطاعات الهندسية والإنشائية، والأثاث) التي لها مثيل محلي، لتخضع للنسبة التالية:
  - 25% حتى تاريخ 2024/12/31.
  - 20% من تاريخ 2025/1/1.
  - 15% من تاريخ 2027/1/1.

- تخفيض الضريبة العامة على المبيعات المفروضة على السلع المخصصة لاستهلاك طلبة المدارس (الكيك، الويفر، البسكويت)، لتصبح خاضعة لنسبة 5% بدلاً من 16%.
- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر كانون الثاني 2022.
- انتهاء العمل بقرار مجلس الوزراء المتخذ في شهر تموز 2018، الذي تم بموجبه تخفيض الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهايبرد) ورفعها بشكل تدريجي خلال الفترة (2018-2021)، لتصبح الضريبة الخاصة المفروضة عليها 55%، وذلك اعتباراً من 2022/1/1.
- صدور نظام معدل لنظام رسوم تصاريح العمل لغير الأردنيين لسنة 2022، بحيث يستوفى من صاحب العمل رسم إصدار تصريح عمل أو تجديده لسنة أو لجزء من السنة مقداره 350 دينار، عن كل عامل في كافة القطاعات والانشطة الاقتصادية، باستثناء ما يلي:
  - استيفاء مبلغ 225 دينار عن كل عامل لدى المؤسسات والشركات العاملة في قطاع صناعة الالبسة والمحيكات المسجلة لدى هيئة الاستثمار في المناطق التنموية.
  - استيفاء مبلغ 800 دينار عن كل عامل من عمال المياومة للتصريح الحر في القطاع الزراعي أو قطاع الإنشاءات أو التحميل و التنزيل أو من يقرر وزير العمل اعتبارهم من هذه الفئة.

- استيفاء رسم إصدار تصريح عمل أو تجديده عن كل عامل من ذوي المهارات المتخصصة زيادة على الأعداد أو نسب العمالة الوافدة المسموح بها، وعلى النحو التالي:
  - مبلغ 2,150 دينار عن إصدار تصريح عمل لمدة سنة.
  - مبلغ 1,250 دينار عن إصدار تصريح عمل لمدة ستة اشهر.
  - مبلغ 645 دينار عن إصدار تصريح عمل لمدة ثلاثة اشهر.

❐ اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2023

♦ كانون ثاني

- التوقيع على اتفاقيتي منحتين مقدمتين من الاتحاد الأوروبي، بقيمة 64 مليون يورو، موزعتين على النحو التالي:
  - 39 مليون يورو لتنفيذ برنامج دعم سيادة القانون في المملكة.
  - 25 مليون يورو لدعم الامن الغذائي في المملكة.

❐ اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2022

♦ كانون أول

- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر مقدمة من الحكومة اليابانية، بقيمة 110 مليون دولار، وذلك لدعم الموازنة العامة لتنمية قطاع الطاقة في مجالات ضمان الاستقرار في التزويد الكهربائي وتحسين الحوكمة في القطاع.
- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر مقدمة من بنك الاستثمار الاوروبي، بقيمة 200 مليون يورو، وذلك لتمويل مشروع الناقل الوطني للمياه.

تشرين ثاني

- التوقيع على اتفاقية المنحة الأمريكية الاعتيادية، بقيمة 845.1 مليون دولار، وذلك لدعم الموازنة العامة للمملكة. وتأتي هذه المنحة كجزء من برنامج المساعدات الاقتصادية الامريكية للحكومة الأردنية، ضمن مذكرة التفاهم الثالثة بين الجانبين للاعوام 2018-2022.

تشرين أول

- التوقيع على منحتين مقدمتين من الحكومة الألمانية من خلال بنك الإعمار الألماني (KFW)، بقيمة 32 مليون يورو، وذلك لدعم احتياجات قطاع التعليم في المملكة.
- التوقيع على اتفاقية تمويل مقدمه من البنك الدولي، بقيمة 125 مليون دولار، وذلك لدعم قطاع الزراعة في المملكة، وتحسين قدرته على الصمود أمام تغير المناخ.
- التوقيع على اتفاقية تمويل مقدمة من صندوق أوبك للتنمية الدولية، بقيمة 100 مليون دولار، وذلك لتمويل مشروع الأمن الغذائي الطارئ في المملكة.

أيلول

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الاتحاد الأوروبي، بقيمة 364 مليون يورو، سيتم تقديمها للمملكة خلال الفترة 2021-2024، وذلك لدعم جهود الحكومة في المجالات التنموية والإصلاحية المختلفة الاقتصادية والسياسة والإدارية.
- توقيع اتفاقيتي تمويل مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بما قيمته حوالي 210 مليون دولار، موزعة على النحو التالي:
  - 200 مليون دولار لتمويل مشروع الأمن الغذائي الطارئ في المملكة.
  - 10 مليون دولار قرض حسن و50 ألف دولار منحة مساعدة فنية، لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع السياحي.

حزيران

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من حكومة المملكة المتحدة، بقيمة 50.2 مليون جنيه إسترليني، وذلك للمساعدة في دعم جهود الحكومة الأردنية لتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي.
- التوقيع على اتفاقية قرض مقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، بقيمة 38.3 مليون دولار، وذلك لتمويل مشروع البنية التحتية للتعليم العام في المملكة.

نيسان

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، بقيمة 33 مليون دولار، وذلك لتعزيز التكيف مع التغير المناخي في الأردن.
- التوقيع على اتفاقية قرض مقدمة من الوكالة الفرنسية للتنمية، بقيمة 150 مليون يورو، وذلك لدعم تنفيذ الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.

شباط

- التوقيع على اتفاقية منحة إضافية مقدمة من الحكومة الهولندية، بقيمة 4.13 مليون يورو، وذلك للمساهمة في مشروع التنمية الإقتصادية الريفية والتشغيل، الذي تنفذه المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جدكو)، والممول من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد).

رابعاً: القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر كانون الثاني من عام 2023 بنسبة 2.2%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2022 لتبلغ 589.9 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر كانون الثاني من عام 2023 بنسبة 21.8%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2022 لتبلغ 1,641.2 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد عجز الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر كانون الثاني من عام 2023 ارتفاعاً نسبته 36.4%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2022 ليبلغ 1,051.3 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال الربع الأول من عام 2023 بنسبة 88.4% لتبلغ 1,184.8 مليون دينار، مقارنة مع الربع المقابل من عام 2022. فيما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 68.4% لتصل الى 299.4 مليون دينار مقارنة مع الربع المقابل من عام 2022.
- انخفضت حوالات العاملين خلال الربع الأول من عام 2023 بنسبة 2.6%، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2022 لتصل إلى 587.2 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 2,953.0 مليون دينار (8.8% من GDP) خلال عام 2022، مقارنة مع عجز مقداره 2,639.5 مليون دينار (8.2% من GDP) خلال عام 2021. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 12.7% من GDP خلال عام 2022، مقارنة مع عجز نسبته 12.0% من GDP خلال عام 2021.

- سجّل الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقاً للداخل مقداره 807.3 مليون دينار خلال عام 2022، مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 441.5 مليون دينار خلال عام 2021.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2022 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 36,580.3 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 35,015.7 مليون دينار في نهاية عام 2021.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 19.7 مليون دينار، وارتفاع المستوردات بمقدار 293.4 مليون دينار خلال شهر كانون الثاني من عام 2023، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 313.1 مليون دينار، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2022 ليبلغ 2,184.4 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون الثاني				
	2022	معدل النمو (%)	2023	معدل النمو (%)	
	القيمة	2022/2021	القيمة	2023/2022	
التجارة الخارجية	1,871.3	29.7	2,184.4	16.7	
الصادرات الكلية	577.0	27.4	589.9	2.2	
الصادرات الوطنية	523.5	29.4	543.2	3.8	
المعاد تصديره	53.5	10.5	46.7	-12.7	
المستوردات	1,347.8	29.8	1,641.2	21.8	
الميزان التجاري	-770.8	31.6	-1,051.3	36.4	

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون الثاني		
	2022	2023	معدل النمو (%)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	96.5	117.8	22.1
السعودية	42.8	70.6	65.0
الهند	100.9	52.6	-47.9
العراق	38.4	35.5	-7.6
فلسطين	14.2	18.5	30.3
الصين	9.3	17.0	82.8
الإمارات	10.9	13.4	22.9
المستوردات			
السعودية	125.9	269.3	113.9
الصين	233.1	253.0	8.5
الولايات المتحدة الأمريكية	108.8	150.4	38.2
الهند	35.3	122.9	248.2
الإمارات	120.9	73.6	-39.1
تركيا	47.3	60.6	28.1
المانيا	55.5	58.2	4.9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

ســـــجلت الصـــــادرات الكليـــــة للمملكـــة خـــلال شـــهر كـــانون الثـــاني مـــــن عـــــام 2023 ارتفاعـــــاً نســـبته 2.2% لتصـــــل إلـــــى 589.9 مليـــون دينـــار. وجـــاء ذلـــك محصـــله لارتفـــاع الصـــــادرات الوطنيـــــة بمقـــدار 19.7 مليـــــون دينـــــار (3.8%) لتصـــــل 543.2 مليـــون دينـــــار، وانخفـــــاض الســـلع المعـــاد تصـــديرها بمقـــدار 6.8 مليـــون دينـــار (12.7%) لتصـــل إلـــى 46.7 مليون دينار.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال شهر كانون الثاني من عام 2023، بالمقارنة مع ذات الشهر من عام 2022، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع الصـــــادرات من الملابس بـمـقـدار 30.1 مـلـيـون دينـار (37.1%)، لتصـــــل إلى 111.3 مليون دينـار. وقـد اســـتحوذت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة على مـا نســبتـه 80.9% من إجمـالي صادرات الملابس.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال شهر كانون الثاني لعامي 2022 و2023، مليون دينار

	2022	2023	معدل النمو (%)
اجمالي الصادرات الوطنية	**523.5**	**543.2**	**3.8**
الملابس	**81.2**	**111.3**	**37.1**
الولايات المتحدة الأمريكية	69.7	90.0	29.1
الفوسفات	**49.8**	**54.3**	**9.0**
الهند	29.6	35.0	18.2
البرازيل	-	10.1	-
تايوان	-	5.3	-
البوتاس	**76.9**	**47.6**	**-38.1**
الصين	7.6	14.6	92.1
اندونيسيا	2.5	8.2	228.0
استراليا	10.1	5.2	-48.5
منتجات دوائية وصيدلية	**27.8**	**34.4**	**23.7**
العراق	8.1	5.4	-33.3
السعودية	3.2	5.2	62.5
الولايات المتحدة الامريكية	2.9	4.4	51.7
السودان	2.2	3.0	36.4
مستحضرات التنظيف والتزيين و العطور	**10.8**	**15.4**	**42.6**
العراق	5.4	6.6	22.2
السعوديه	2.5	3.9	56.0
ليبيا	1.0	1.9	90.0
الحيوانات الحية	**0.2**	**15.3**	**-**
السعوديه	0.1	14.3	-
الكويت	-	0.6	-
الورق والكرتون	**9.8**	**14.4**	**46.9**
السعوديه	2.7	8.2	203.7
العراق	2.1	2.4	14.3
حامض الفسفوريك	**15.3**	**11.7**	**-23.5**
الهند	14.4	10.4	-27.8
السعوديه	0.2	0.7	250.0
مصر	0.6	0.4	-33.3

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع الصادرات من "الحيوانات الحية" بمقدار 15.1 مليون دينار، لتصل إلى 15.3 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والكويت على ما نسبته 97.4% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 6.6 مليون دينار (23.7%)، لتصل إلى 34.4 مليون دينار. وقد استحوذت العراق والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية والسودان على ما نسبته 52.3% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من "مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" بمقدار 4.6 مليون دينار (42.6%)، لتصل إلى 15.4 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من العراق والسعودية وليبيا على ما نسبته 80.5% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من "الورق والكرتون" بمقدار 4.6 مليون دينار (46.9%)، لتصل إلى 14.4 مليون دينار، وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق على ما نسبته 73.6% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من الفوسفات بمقدار 4.5 مليون دينار (9.0%)، لتصل إلى 54.3 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند والبرازيل وتايوان على ما نسبته 92.8% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

اهم السلع المصدرة
خلال شهر كانون الثاني من عام 2023، بالمليون دينار

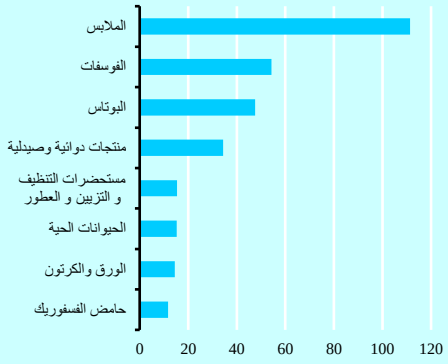

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية،
خلال شهر كانون الثاني من عام 2023

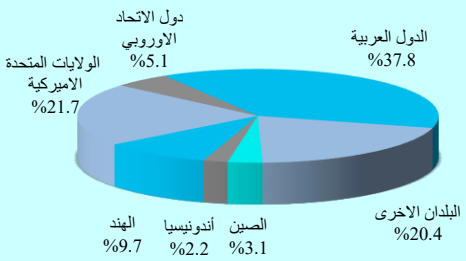

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والفوسفات والبوتاس و"منتجات دوائية وصيدلية" و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" والحيوانات الحية و"الورق والكرتون" و"حامض الفوسفوريك" خلال شهر كانون الثاني من عام 2023 على ما نسبته 56.0% من إجمالي الصادرات الوطنية، مقابل 51.9% خلال ذات الشهر من عام 2022. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية والهند والعراق وفلسطين والصين والإمارات على ما نسبته 59.9% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال شهر كانون الثاني من عام 2023، مقارنة مع 59.8% خلال ذات الشهر من عام 2022.

المستـــوردات السلعيـــة

ارتفعـــت مســـتوردات المملكـــة خـــلال شـــهر كـــانون الثـــاني مـــن عـــام 2023 بنســـبة 21.8% لتصـــل إلـــى 1,641.2 مليـــون دينـــار، مقابـــل ارتفـــاع بنســـبة 29.8% خـــلال ذات الشهر من عام 2022.

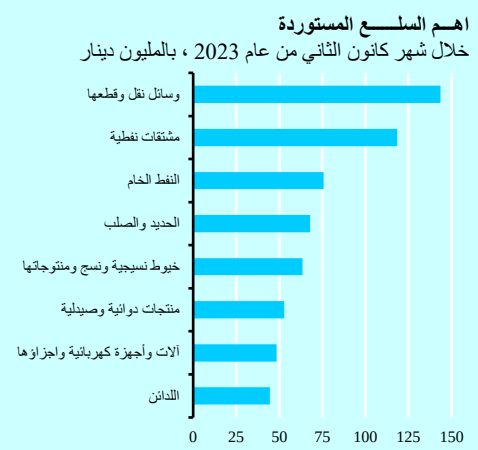

- **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال شهر كانون الثاني من عام 2023، بالمقارنة مع ذات الشهر من عام 2022، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 60.1 مليون دينار (385.3%)، لتصل الى 75.7 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من السعودية والعراق ما نسبته 100.0% من اجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 54.4 مليون دينار (85.0%)، لتصل إلى 118.4 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والهند والإمارات ما نسبته 98.3% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "الحديد والصلب" بمقدار 33.1 مليون دينار (94.8%)، لتصل إلى 68.0 مليون دينار. وقد شكلت الهند والسعودية والصين ما نسبته 62.4% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 31.5 مليون دينار (28.1%)، لتصل إلى 143.5 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 53.2% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

أبرز المستوردات السلعية خلال شهر كانون الثاني للأعوام 2022 و2023، مليون دينار

	2022	2023	معدل النمو (%)
إجمالي المستوردات	**1,347.8**	**1,641.2**	**21.8**
وسائل نقل وقطعها	**112.0**	**143.5**	**28.1**
الصين	15.5	27.9	80.0
كوريا الجنوبية	21.8	26.0	19.3
الولايات المتحدة الامريكية	18.1	22.4	23.8
مشتقات نفطية	**64.0**	**118.4**	**85.0**
السعوديه	30.5	61.0	100.0
الهند	-	54.3	-
الإمارات	31.8	1.1	-96.9
النفط الخام	**15.6**	**75.7**	**385.3**
السعوديه	-	61.0	-
العراق	15.6	14.7	-5.8
الحديد والصلب	**34.9**	**68.0**	**94.8**
الهند	1.2	18.2	-
السعوديه	9.0	13.2	46.7
الصين	9.4	11.0	17.0
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**78.8**	**63.5**	**-19.4**
الصين	41.2	25.2	-38.8
تايوان	12.1	10.7	-11.6
تركيا	7.3	7.8	6.8
منتجات دوائية وصيدلية	**36.0**	**52.9**	**46.9**
الولايات المتحدةالامريكيه	3.4	6.7	97.1
المانيا	3.6	6.4	77.8
الصين	3.5	5.3	51.4
الات واجهزة كهربائية واجزاؤها	**34.9**	**48.4**	**38.7**
الصين	14.5	19.7	35.9
فرنسا	0.8	4.7	487.5
تركيا	2.3	3.3	43.5
اللدائن	**37.3**	**44.6**	**19.6**
السعوديه	17.0	16.9	-0.6
الصين	5.9	8.9	50.8
الامارات	2.5	3.1	24.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "المنتجات الدوائية والصيدلية" بمقدار 16.9 مليون دينار (46.9%)، لتصل إلى 52.9 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والصين ما نسبته 34.8% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "الات واجهزة كهربائية واجزاؤها" بمقدار 13.5 مليون دينار (38.7%)، لتصل إلى 48.4 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وفرنسا وتركيا ما نسبته 57.2% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

التوزيع الجغرافي للمستوردات،
خلال شهر كانون الثاني من عام 2023

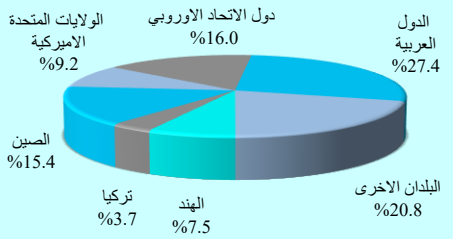

وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل نقل وقطعها" ومشتقات نفطية والنفط الخام و"الحديد والصلب" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"منتجات دوائية وصيدلية" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" واللدائن على ما نسبته 37.5% من إجمالي المستوردات خلال شهر كانون الثاني من عام 2023، مقارنة مع ما نسبته 30.7% خلال ذات الشهر من عام 2022. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأمريكية والهند والإمارات تركيا وألمانيا خلال شهر كانون الثاني من عام 2023 على ما نسبته 60.2% من إجمالي المستوردات، مقابل 53.9% خلال ذات الشهر من عام 2022.

- **المعاد تصديره**

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر كانون الثاني من عام 2023 انخفاضاً مقداره 6.8 مليون دينار (12.7%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2022 لتبلغ 46.7 مليون دينار.

- **الميـزان التجـاري**

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر كانون الثاني من عام 2023 ارتفاعاً مقداره 280.5 مليون دينار (36.4%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2022 ليبلغ 1,051.3 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

انخفضت حوالات العاملين خلال الربع الأول من عام 2023 بمقدار 15.6 مليون دينار أو ما نسبته 2.6%، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2022 لتصل إلى 587.2 مليون دينار.

الســفر

- **مقبوضات**

شهدت مقبوضات السفر خلال الربع الأول من عام 2023 ارتفاعاً بنسبة 88.4% لتبلغ 1,184.8 مليون دينار، مقارنة مع الربع المقابل من عام 2022.

- **مدفوعات**

شهدت مدفوعات السفر خلال الربع الأول من عام 2023 ارتفاعاً بنسبة 68.4% لتصل الى 299.4 مليون دينار، مقارنة مع الربع المقابل من عام 2022.

ميزان المدفوعات

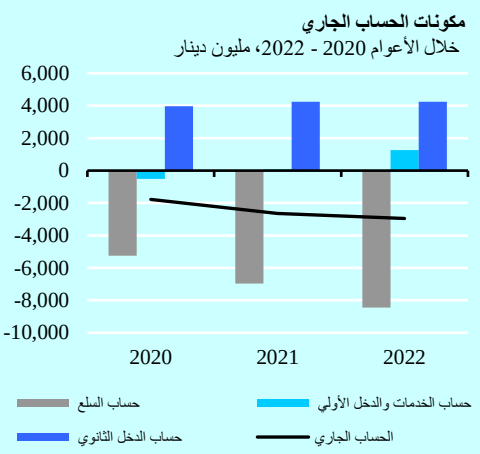

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال عام 2022 إلى ما يلي:

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 2,953.0 مليون دينار (8.8% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 2,639.5 مليون دينار (8.2% من GDP) خلال عام 2021. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ 4,272.6 مليون دينار (12.7% من GDP) خلال عام 2022، مقارنة مع عجز مقداره 3,848.5 مليون دينار (12.0% من GDP) خلال عام 2021. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

  - ارتفاع العجز في حساب السلع للمملكة بمقدار 1,480.7 مليون دينار (21.3%) ليصل إلى 8,445.5 مليون دينار، مقارنة مع عجز مقداره 6,964.8 مليون دينار.
  - تسجيل حساب الخدمات لوفر مقداره 1,615.7 مليون دينار مقارنة مع وفر مقداره 254.0 مليون دينار.
  - تسجيل حساب الدخل الأولي لعجز بلغ 359.1 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 164.5 مليون دينار، ويعود ذلك بشكل رئيس لارتفاع عجز صافي دخل الاستثمار ليبلغ 560.1 مليون دينار، مقابل عجز بلغ 361.2 مليون دينار. وارتفاع صافي وفر تعويضات العاملين بمقدار 4.3 مليون دينار ليصل إلى 201.0 مليون دينار.

- حقق حساب الدخل الثانوي وفر مقداره 4,235.9 مقابل وفر مقداره 4,235.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة ارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 110.6 مليون دينار، ليبلغ 1,319.6 مليون دينار، وتراجع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 110.5 مليون دينار، ليصل إلى 2,916.3 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي عام 2022، تدفقاً للداخل بمقدار 35.2 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل بالاتجاه بمقدار 11.0 مليون دينار خلال عام 2021. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 1,990.5 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 1,331.2 خلال عام 2021، وجاء ذلك محصلة للتطورات التالية:

  - تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق للداخل بلغ 807.3 مليون دينار مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 441.5 مليون دينار.
  - تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للخارج مقداره 487.3 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج بلغ 165.0 مليون دينار.
  - تسجيل الاستثمارات الأخرى لصافي تدفق للداخل بلغ 1,132.1 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 2,758.1 مليون دينار.
  - انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 527.2 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع مقداره 1,692.1 مليون دينار.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية عام 2022 التزاماً نحو الخارج بلغ 36,580.3 مليون دينار، مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2021 والبالغ 35,015.7 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- انخفاض رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2022 بمقدار 948.0 مليون دينار، مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2021 ليصل إلى 20,943.2 مليون دينار وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، نتيجة انخفاض الأصول الاحتياطية بمقدار 606.2 مليون دينار، وانخفاض النقد والودائع لدى البنوك المرخصة في الخارج بمقدار 512.3 مليون دينار، وارتفاع رصيد الائتمان التجاري للقطاعات الأخرى في الخارج بمقدار 110.6 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والخصوم المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2022 بمقدار 616.5 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021 ليبلغ 57,523.5 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:
  - ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 763.1 مليون دينار، ليبلغ 27,249.7 مليون دينار.
  - ارتفاع الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 614.0 مليون دينار، ليصل إلى 1,699.0 مليون دينار.

- ارتفاع الرصيد القائم للقروض طويلة الأجل للحكومة بمقدار 445.7 مليون دينار ليصل الى 6,864.7 مليون دينار.
- ارتفاع الرصيد القائم للقروض قصيرة الأجل للبنوك المرخصة بمقدار 223.1 مليون دينار ليصل الى 786.3 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد الائتمان التجاري لغير المقيمين بمقدار 177.3 مليون دينار ليصل إلى 971.4 مليون دينار.
- انخفاض رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 713.6 مليون دينار لتصل الى 10,392.4 مليون دينار (انخفاضها بمقدار 409.3 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 304.3 مليون دينار للبنك المركزي).
- انخفاض رصيد تخصيص وحدات السحب الخاصة بمقدار 334.2 مليون دينار لتبلغ 152.9 مليون دينار.
- انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 276.2 مليون دينار لتبلغ 6,912.6 مليون دينار.
- انخفاض رصيد قروض القطاعات الأخرى طويلة الأجل بمقدار 221.4 مليون دينار ليصل إلى 2,005.2 مليون دينار.